مقترح الحكم الذاتي بين النص والتحديات

The Autonomy Proposal Between Text and Challenges

أحمد أهل السعيد

دكتور في القانون العام جامعة مُحَمَّد الخامس

Ahmed AHL ESSAID

Doctor of Public Law, Mohammed V University

ملخص: المقال يهدف إلى دراسة أهم ما ورد في نص مقترح الحكم الذاتي والتحديات التي تعرقل تنفيذها. من خلال هذا المقال، يتم تسليط الضوء على التحديات والصعوبات التي تعترض تطبيق مبادرة الحكم الذاتي في المجتمع الصحراوي.

تتطلب دراسة هذا المقترح فحصًا معمقًا للأسباب التي تمنع تحقيقها على أرض الواقع، حيث أنها لا تقتصر فقط على مسائل قانونية أو سياسية، بل تشمل أيضًا عوامل اجتماعية وثقافية قد ترفض التغيير أو ترفض قبول أي اقتراح يُحدث تغييرات جذرية في بنية المجتمع.

في النهاية، تظهر هذه الدراسة أهمية النظر ليس فقط إلى النصوص التي طرحت في المقترح، بل أيضًا إلى السياقات الاجتماعية والسياسية التي تساهم في تكوين هذه التحديات، مما يساهم في فهم التحديات التي تواجه تنفيذ هذا المقترح بشكل أعمق وأكثر شمولية.

كلمات مفتاحية: الحكم الذاتي، المقترح، العوامل الاجتماعية، العوامل الثقافية.

Summary : The article aims to study the most important points mentioned in the text of the Autonomy Initiative and the challenges that hinder its implementation. Through this article, the challenges and difficulties that hinder the implementation of the Autonomy Initiative in the Sahrawi community are highlighted. Studying these initiatives requires an in-depth examination of the reasons that prevent their implementation on the ground, as they are not limited to legal or political issues only, but also include social and cultural factors that may reject change or refuse to accept any proposal that brings about radical changes in

the structure of society. In this context. Ultimately, this study shows the importance of looking not only at the texts put forward in the initiatives, but also at the social and political contexts that contribute to the formation of these challenges, which contributes to a deeper and more comprehensive understanding of the challenges facing the implementation of these initiatives.

Keywords : self-government, proposal, social factors, cultural factors.

مقدمة:

أصبحت اللامركزية على الصعيد الدولي معيارًا أساسيًا للتصنيف الديمقراطي، وعاملاً مهمًا في بناء الديمقراطية المحلية، نظرًا لما توفره من حرية للمجتمعات في تدبير شؤونها وفقًا لخصوصياتها الترابية. ولهذا السبب، تبنت العديد من الدول هذا الأسلوب في التنظيم الإداري، ومن بينها المغرب. خاصةً أن التحولات الاقتصادية والمجالية التي يعرفها المغرب قد فرضت تبني اللامركزية كآلية من شأنها أن تلعب أدوارًا طلائعية داخل المنظومة الاقتصادية والسياسية والإدارية في البلاد[1].

رغم أن العديد من الدول سارت على نهج اللامركزية، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع يختلف من دولة إلى أخرى. فهناك دول اعتمدت اللامركزية السياسية، وأخرى اعتمدت اللامركزية الإدارية. ويعود هذا الاختلاف إلى السياق والدوافع التي جعلت كل دولة تعتمد نظام اللامركزية الذي يتناسب معها ويكون أكثر انسجامًا مع رؤيتها السياسية وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية .

إن التجربة اللامركزية في المغرب، التي استمرت نحو عقد ونصف من الزمن، لم ترق إلى مستوى التطلعات التي وُضعت لها، ولا إلى مستوى الآمال التي عُقدت عليها. رغم الجهود المبذولة لتطوير هذا النظام، إلا أن التحديات التي واجهتها التجربة كانت كبيرة ومعقدة، لم تتمكن هذه التجربة من بلوغ مستوى الطموحات التي كانت مرجوة، ولم تساهم بشكل كافٍ في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

إن السياق الذي تم فيه تطوير النظام اللامركزي في المغرب يختلف تمامًا عن الدول الغربية. فهذه الأخيرة اعتمدت الجهوية السياسية كحل توافقي للصراعات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) التي كانت تعيشها. أما اللامركزية في المغرب، فقد فرضتها اعتبارات سياسية متعلقة بقضية الصحراء، إلى جانب أسباب أخرى، منها فشل الإدارة المركزية في تحقيق التنمية المحلية، والرغبة في تخفيف العبء على السلطة المركزية.

لذلك، جاءت سياسة اللامركزية في ظروف ملحة لدعم النظام الديمقراطي في المملكة المغربية[2]، سعيًا لتحقيق المزيد من المشاركة الشعبية في صنع القرار، وكذلك محاولة لإيجاد حل عادل ودائم لقضية الصحراء. ففي إطار هذا السياق، استلزم الدخول في مشروع الحكم الذاتي تطوير النظام اللامركزي ليواكب هذا المشروع الطموح، الذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار والتنمية المحلية.

وليس من قبيل الصدفة أن تعلن المؤسسة الملكية في سنة 2005 عن مقترح الحكم الذاتي، الذي يعد خطوة مهمة نحو تحقيق التوازن بين الحكم المركزي واللامركزي. وفي خطوة أخرى على هذا المسار، قدم المغرب في سنة 2007 مقترح الحكم الذاتي للأقاليم

[1] – مهدي بنمير، الجهة بين اللامركزية واللاتمركز الإداري، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، بدون تاريخ النشر، ص 9.

[2] – محمد بوبوش، الجهوية السياسية كأداة لتجاوز مشكل الصحراء، المجلة المغربية للإدارة والتنمية، العدد 52، سنة 2006، ص 97.

الجنوبية، الذي يعكس التزام المملكة بحل سلمي يتسم بالواقعية ويضمن لشعب الصحراء حقوقه في إطار السيادة المغربية، مع تأكيد الرغبة في تسوية النزاع بشكل نهائي وبالطرق التي تعزز الاستقرار والتنمية في المنطقة.

وقد لاقى هذا المقترح إشادة من قبل العديد من الأطراف الدولية، كونه يفتح المجال لحل توافقي يمكن أن يضمن حقوق الأقاليم الجنوبية ضمن إطار الوحدة الترابية للمملكة، ويعزز من فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق.

إن الدخول في مقترح الحكم الذاتي استلزم من المغرب تعديل التنظيم الإداري اللامركزي. ولذلك، أعلن الملك في سنة 2010 عن تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية بهدف تقديم رؤية حول مشروع الجهوية المتقدمة. وبناءً على تقارير اللجنة الاستشارية للجهوية والتوجيهات الملكية، صدر دستور 2011، الذي نص في فصله الأول على أن التنظيم الترابي للمغرب يعتمد على اللامركزية ويقوم على الجهوية المتقدمة.

مفاهيم الموضوع:

- **الحكم الذاتي** :هو نظام يتبنى اللامركزية السياسية، يهدف إلى منح استقلال ذاتي للأقاليم التي تتسم بخصائص متمايزة عن غيرها من الأقاليم، تحت إشراف السلطة المركزية مع الحفاظ على سيادة الدولة. يمكن القول إن الحكم الذاتي في القانون الدولي يعني أن يحكم الإقليم نفسه، ويُقصد به أيضًا صيغة قانونية لمفهوم سياسي يتضمن منح نوع من الاستقلال الذاتي للأقاليم المستعمَرة، التي أصبحت، من الناحيتين السياسية والاقتصادية، جديرة بالاستقلال الكامل عن الدولة المستعمِرة، مع استمرار ممارستها السيادة[1].

إشكالية الموضوع:

- ماهي العوامل التي تحول دون تنفيذ الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية؟

فرضيات الموضوع:

- قد يحقق تفعيل الحكم الذاتي في الأقاليم الصحراوية نجاحًا ملحوظًا.
- قد يواجه تفعيل الحكم الذاتي في الأقاليم الصحراوية عدة تحديات.

تصميم الموضوع:

- المطلب الأول: مقترح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية

[1] – محمد بوبوش، الحكم الذاتي ومشكلة الأقليات، مجلة الدولية، العدد 2، 2006، ص 9.

- المطلب الثاني: تحديات نظام الحكم الذاتي

المطلب الأول: مقترح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية

قدّم المغرب مقترح الحكم الذاتي كخطوة رئيسية في إطار البحث عن حل دبلوماسي متوازن ومستدام لنزاع الصحراء. هذا النزاع الذي استمر لعقود كان يشكل تحديًا كبيرًا على المستوى الإقليمي والدولي. ومنذ بداية النزاع، بذل المغرب جهودًا دبلوماسية متواصلة، محاولًا إيجاد حلول سلمية تضمن الوحدة الترابية للمملكة وفي نفس الوقت تحترم حقوق سكان المنطقة (الفقرة الأولى). كان الهدف من هذه الجهود هو إيجاد صيغة توافقية تساهم في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، وتجنب التصعيد العسكري الذي قد يؤدي إلى مزيد من المعاناة والدمار. وعليه، تم بناء المقترح على أساس مبدأ الحكم الذاتي، الذي يضمن لسكان المنطقة تدبير شؤونهم المحلية مع الحفاظ على سيادة المغرب (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مسار مقترح الحكم الذاتي

في فترة حكم الملك مُحَمَّد السادس، تم نقل ملف الصحراء من وزارة الداخلية إلى وزارة الخارجية، مما يعكس تحولاً مهماً في طريقة التعامل مع هذا الملف. هذا التغيير أظهر الانتقال من المقاربة الأمنية إلى المقاربة الدبلوماسية.

تعرف قضية الصحراء تطورات ومستجدات على الصعيد الدولي، منذ أن تأكدت للأمم المتحدة استحالة تطبيق مخطط التسوية الأممية. وبدلاً من ذلك، برزت ضرورة البحث عن حل سياسي متفاوض بشأنه، ومقبول من جميع الأطراف.

وتجاوبًا مع هذا التوجه الذي يحظى بتأييد المجتمع الدولي والأمم المتحدة، قدم المغرب مقترح الحكم الذاتي لإيجاد حل سياسي لنزاع الصحراء، وذلك بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء في 6 نونبر 2005، وهو ما أكده الخطاب الملكي حين قال: "إن تشبثنا بمغربية صحرائنا لا يعادله إلا حرصنا على إيجاد حل سياسي تفاوضي للنزاع المفتعل حولها، يخول أقاليمنا الجنوبية حكمًا ذاتيًا، يضمن لسكانها تدبير شؤونهم الجهوية في نطاق سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية".

بالإضافة إلى ذلك، أعلن الملك عن تأسيس المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية خلال الزيارة الملكية لمدينة العيون في 25 مارس 2006. وخلال هذه الزيارة، تم تقديم مقترح الحكم الذاتي كحل مستدام وعادل للنزاع، وهو ما أكده الملك في خطابه قائلاً: "نتولى اليوم، بمدينة العيون الأصيلة، تعيين المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية. وسيرًا على نهجنا في التشاور مع كل القوى الحية، وتعميقًا للممارسة الديمقراطية التي ارتضيناها دون رجعة، أعلنا في خطابنا بمناسبة الذكرى الثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة عن قرارنا بإجراء استشارات واسعة للأحزاب السياسية، وكذا لأبناء المنطقة المعنيين، بشأن الاقتراح الذي تعتزم بلادنا تقديمه في موضوع نظام الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، كحل نهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا".

هذا الخطاب يعكس التزام المملكة المغربية بمبدأ التشاور والتوافق الوطني في تقديم مقترح الحكم الذاتي كحل واقعي وشامل للنزاع، وهو ما يعكس تحولاً في طريقة تدبير ملف الصحراء، حيث تم تبني مقاربة تشاركية ودبلوماسية بامتياز.

سلم السفير المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة المصطفى ساهل بتاريخ 13 أبريل 2007، بنيويورك إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، نص المبادرة المغربية بشأن التفاوض لتخويل الصحراء حكما ذاتيا.

رفضت جبهة البوليساريو مقترح الحكم الذاتي، مستشهدة بحكم محكمة العدل الدولية، وأعادت التأكيد على الالتزام بإجراء استفتاء لتقرير المصير. كما قبلت البوليساريو الخطة التي اقترحها جيمس بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، في عام 2003، لإجراء استفتاء يتضمن ثلاثة خيارات: الاستقلال، والاندماج في المملكة المغربية، والحكم الذاتي[1].

إن أهمية مقترح الحكم الذاتي تكمن في أنه حظي بدعم الأغلبية الساحقة من البلدان الإفريقية، وكذلك من بلدان قارات أخرى. وهو يظل الاقتراح الوحيد المطروح على الطاولة. فمنذ عام 2007، دعمت قرارات مجلس الأمن الدولي الستة عشر النهج المغربي، من خلال التأكيد على تفوق مبادرته وجديتها ومصداقيتها[2].

يعتبر المغرب أن حل النزاع حول الصحراء لا يمكن أن يتم إلا من خلال التفاوض .بناءً على هذا الخيار، فإن المقترح الذي يقدمه للمجتمع الدولي عبر الأمم المتحدة يعد فرصة حقيقية لإطلاق مفاوضات تهدف إلى التوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع في إطار الشرعية الدولية .ويعتمد المقترح على إجراءات توافقية تتماشى مع الأهداف والمبادئ التي يحددها ميثاق الأمم المتحدة.

يتمثل جوهر مقترح المغرب في أن نظام الحكم الذاتي هو موضوع تفاوض، ويُطرح على السكان المعنيين عبر استفتاء حر يتم تنظيمه، وهو ما يضمن لهم المشاركة الفعلية في القرار. يتم هذا الاستفتاء وفقاً لـ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، بحيث يتم التعبير عن إرادة السكان بحرية ودون أي ضغوط.

بعد إجراء الاستفتاء، سيتم مراجعة الدستور المغربي وتضمين نظام الحكم الذاتي فيه لضمان استقرار النظام الجديد. هذا سيضمن وضع المكانة الخاصة للنظام داخل المنظومة القانونية المغربية، مما يوفر إطارًا قانونيًا ودستوريًا يضمن استدامته وفاعليته على المدى الطويل.

[1] - UN, Proposal of the Frente Polisario for a mutually acceptable political solution that provides for the self-determination of the people of Western Sahara [PDF], 16 April 2007.

[2] -Embassy of the Kingdom of Morocco i n South Africa, Moroccan Sahara Understand the roots and dynamics of the regional dispute, 2021 South Africa , p 15.

إجمالًا، يركز المغرب على أن هذا الحل لا يعزز الحكم الذاتي فحسب، بل يؤكد على التزامه بالقيم الديمقراطية والشرعية الدولية، مع ضمان تمتع سكان الأقاليم الجنوبية بحقوقهم الكاملة في إطار وحدة الدولة المغربية.

مقترح الحكم الذاتي بالصحراء يعتمد على مبدأ وحدة الدولة والتراب والوطن كأحد أسس الحل الذي يقدمه المغرب .هذا المبدأ يشكل ركيزة أساسية في المبادرة المغربية التي تضمنها النص ذاته، حيث أكدت الفقرة الثانية من المبادرة على التزام المغرب بتقديم اقتراح للتفاوض حول نظام للحكم الذاتي في إطار سيادة الدولة ووحدتها. هذا الموقف يعكس رغبة المغرب في إيجاد حل يضمن الحفاظ على وحدته الترابية في إطار من التفاوض والتعاون مع الأطراف المعنية.

كما تجلى ذلك في الخطاب الملكي بتاريخ 3يناير 2011، حيث شدد الملك مُحَمَّد السادس على "التشبث بمقدسات الأمة وثوابتها، في وحدة الدولة والوطن والتراب، التي نحن لها ضامنون، وعلى صيانتها مؤتمنون"، مؤكداً أن الجهوية الموسعة هي تأكيد ديمقراطي لهذه الوحدة، التي تعكس التنوع الثقافي والمجالي داخل المغرب، والمتوحد في هوية وطنية مشتركة.

وفي نفس الاتجاه، أكد الملك في الرسالة التي وجهها بمناسبة المؤتمر الرابع لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة في 2أكتوبر 2013 على "مبادرة متقدمة لتخويل أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، يتيح لسكان المنطقة التدبير الديمقراطي لشؤونهم المحلية، في إطار وحدة المملكة وسيادتها على كامل أراضيها". كما أوضح أن هذه المبادرة "تراعي خصوصياتهم الاجتماعية والاقتصادية وأصالتهم الثقافية، باعتبارها من روافد الهوية المغربية الموحدة، الغنية بتعدد مكوناتها."

إذن، يشدد المغرب من خلال هذه المبادرات والرسائل على أن الحكم الذاتي الذي يقترحه ليس فقط حلاً سياسياً للإقليم الصحراوي، بل هو أيضاً جزء من تعزيز وحدة الدولة وضمان تمثيل خصوصيات المنطقة ضمن إطار الديمقراطية والسيادة الوطنية.

أما القوى والأحزاب السياسية المغربية، ومن ورائها الرأي العام الوطني، فموقفها بالعموم ينطلق من موقف الإجماع الوطني حول استكمال الوحدة الترابية، كما برز بشكل جلي منذ عام 1975، وقد أكدت القوى السياسية المغربية أن الحل للنزاع يقوم على إشراك ديمقراطي لممثلي المواطنين في الصحراء في تدبير شؤون منطقتهم في نطاق ما تفتحه سياسة الجهوية من آفاق مؤسساتية، لكن بطبيعة الحال في نطاق تأكيد وحدة الدولة المغربية[1].

أصبح المغرب يعتمد موقف دول العالم من مقترح الحكم الذاتي كمعيار أساسي في تحديد علاقاته مع الدول الأخرى. وعلى الرغم من أن هذه السياسة واجهت في البداية معارضة دولية، إلا أنها أسفرت في النهاية عن نتائج إيجابية تمثلت في حشد دعم واسع من الدول لمقترح الحكم الذاتي، مما عزز موقف المغرب في هذا النزاع.

[1] – مُحَمَّد بوبوش، قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 130، أبو ظبي، 2008، ص 71.

تُعَد الصحراء ملفًا حساسًا بشكل خاص في عهد الملك مُحَمَّد السادس، وقد اقترح أن الصراع على الصحراء لا يمكن تسويته إلا من خلال خطة الحكم الذاتي التي تضع أقاليم الجنوب تحت سيادة المغرب. وبالتوازي مع ذلك، كانت العديد من البلدان الأفريقية تفتح قنصلياتها في العيون والداخلة على فترات منتظمة. على سبيل المثال، افتتحت غامبيا وغينيا قنصليتيهما[1] وفي الفترة ما بين ديسمبر 2019 وفبراير 2020، ترأس وزير الخارجية ناصر بوريطة افتتاح سبع قنصليات.

يعمل المغرب أيضًا في أمريكا اللاتينية على تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية لتهيئة المسرح لظهور مواقف مواتية تجاه الصحراء. وبصرف النظر عن الجولات الدبلوماسية لإطلاق التقارب بين أمريكا اللاتينية والمغرب[2]، حصل المغرب على صفة مراقب في جماعة الأنديز في يوليو 2020.

بالإضافة إلى ذلك، اعترفت الولايات المتحدة في 10 ديسمبر 2020 بسيادة المغرب على كامل إقليم الصحراء، وجددت دعمها لمقترح الحكم الذاتي المغربي باعتباره الأساس الوحيد لحل عادل ودائم للنزاع حول الصحراء. كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن فتح قنصلية لها في مدينة الداخلة. وفي سنة 2022، أعلنت إسبانيا أن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب سنة 2007 تُعتبر الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية من أجل تسوية الخلاف. كذلك، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في 29 أكتوبر 2024 عن موقف فرنسا الداعم لسيادة المغرب على الصحراء. كما اعترفت الإكوادور في 3 ديسمبر 2024 بأهمية مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب لحل نزاع الصحراء.

أمام هذه الاعترافات المتزايدة للدول بالمقترح المغربي، تراجع الاعتراف الدولي بجبهة البوليساريو، حيث تشير الإحصائيات إلى أن 163 دولة، تمثل 85% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا تعترف بها[3].

يعد الحكم الذاتي الحل الأكثر واقعية في ظل متغيرات الواقع الحالي، كما أنه يحقق للأطراف المتنازعة فوائد عديدة. فالمغرب لن يتخلى عن أقاليمه الجنوبية، والبوليساريو قد تضع حداً لخسائرها، في حين أن ما تحصل عليه في الظروف الراهنة قد لا تتمكن من

[1] - Ahmed Balafrej, La Charte De Casablanca Et L'unité Africaine, Le Monde Diplomatique, accessed July 11, 2020, p 18.

[2] - J. Peter Pham, Morocco's Vital Role in Northwest Africa's Security and Development, Atlantic Council (November 2013), accessed July 12, 2020: https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2013/11/Moroccos_Vital_Role.pdf.

[3] -Embassy of the Kingdom of Morocco in South Africa, op.cit,, p 30.

تحقيقه في المستقبل. كما سيكون بإمكان الجزائر المضي قدمًا في مشروع المغرب العربي والتخلص من العبء الاقتصادي لدعم البوليساريو[1].

يتضح من خلال الأمثلة المذكورة آنفًا أن نزاع الصحراء يشكل محورًا مركزيًا في الدبلوماسية المغربية. فقد تمكن المغرب من حشد دعم دبلوماسي واسع على المستويين الإقليمي والدولي لمقترحه بشأن الصحراء، وهو ما يُعتبر من أبرز النجاحات التي حققتها الدبلوماسية المغربية في سياق هذا النزاع.

الفقرة الثانية: قراءة في نص مقترح الحكم الذاتي

يشكل مقترح الحكم الذاتي تقدماً كبيراً في موقف المغرب، ويعبر عن إرادة الملك مُحَمَّد السادس لإيجاد حل فعلي وفق رؤية جريئة، مقارنةً بكل تحركات المغرب السابقة. كما يؤسس لثورة حقيقية في النسق الإداري المغربي، الذي كان دائماً مبنياً على المركزية، ولا شيء غيرها[2].

وفقًا لمقترح الحكم الذاتي، ستحتفظ الدولة باختصاصاتها الحصرية المتعلقة بالسيادة (أولاً)، وسيتولى سكان الصحراء، وبشكل ديمقراطي، تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية (ثانيًا) وتنفيذية (ثالثًا) وقضائية (رابعًا)، كما ستوفر لهم الموارد المالية الضرورية لتنمية الجهة في كافة المجالات، والإسهام الفعّال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة.

أولا: اختصاصات الدولة

نصت الفقرة الخامسة من مقترح الحكم الذاتي على أن يتولى سكان الصحراء، بشكل ديمقراطي، تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية تتمتع باختصاصات حصرية. تحتفظ الدولة، طبقًا للفقرة السادسة، باختصاصاتها في مجالات السيادة، لاسيما الدفاع والعلاقات الخارجية، بالإضافة إلى الاختصاصات الدستورية والدينية للملك المتعلقة بإمارة المؤمنين.

تحتفظ الدولة باختصاصات حصرية، من أبرزها: مقومات السيادة، مثل العلم والنشيد الوطني والعملة، والمقومات المرتبطة بالاختصاصات الدستورية والدينية للملك بصفته أمير المؤمنين والضامن لحرية ممارسة الشعائر الدينية وللحريات الفردية والجماعية، بالإضافة إلى الأمن الوطني، الدفاع الخارجي، الوحدة الترابية، العلاقات الخارجية، والنظام القضائي للدولة.

[1]– نجاة سرار، التسوة السياسية لقضية الصحراء المغربية: الحكم الذاتي نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سلا، 2008/2007، ص 132.

[2]– رشيد لبكر، لماذا يحظى مشروع الحكم الذاتي بتأييد الدولي؟ مسالك، الجهوية بالمغرب: المسارات، الرهانات، والآفاق، عدد مزدوج 18/17، 2011، ص 45.

خول مقترح الحكم الذاتي جهة الصحراء صلاحية المساهمة في السياسة الخارجية، من خلال التشاور بين الدولة وجهة الحكم الذاتي، وذلك بالنسبة لجميع القضايا ذات الصلة المباشرة باختصاصات هذه الجهة. ويجوز لجهة الحكم الذاتي للصحراء، بتشاور مع الحكومة، إقامة علاقات تعاون مع جهات أجنبية بهدف تطوير الحوار والتعاون بين الجهات.

تزاول الدولة اختصاصاتها في علاقتها مع جهة الحكم الذاتي للصحراء باتفاق بين الطرفين، وذلك عملاً بمبدأ التفريع، أي أن الدولة تنازلت عن معظم الاختصاصات للجهة ذات الحكم الذاتي، واحتفظت لها فقط بالاختصاصات المتعلقة بالسيادة.

ثانيا: اختصاصات جهة الحكم الذاتي للصحراء

1-السلطة التشريعية

تمثل ساكنة جهة الحكم الذاتي للصحراء في البرلمان وباقي المؤسسات الوطنية، وتشارك في كافة الانتخابات الوطنية. يتكون برلمان الحكم الذاتي للصحراء من أعضاء منتخبين من قبل مختلف القبائل الصحراوية، بالإضافة إلى أعضاء منتخبين بالاقتراع العام المباشر من قبل مجموع سكان الجهة. كما يجب أن تتضمن تشكيلة برلمان جهة الحكم الذاتي للصحراء نسبة ملائمة من النساء.

سيكون برلمان جهة الصحراء مكون من ثلاثة أصناف من المنتخبين: ممثلين منتخبين من طرف القبائل الصحراوية، وأعضاء منتخبين بالاقتراع العام المباشر، وممثلات منتخبات في إطار حصة محددة. وهذه التركيبة الثلاثية هي أحد مظاهر الأصالة التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجهة المعنية[1].

تكتسي طريقة انتخاب رئيس الحكومة في جهة الصحراء، بطريقة انتخابه طبقا للمقترح المغربي، أهمية بالغة خصوصا التمعن في تركيبة برلمان الحكم الذاتي للصحراء الذي يتكون من طرف مختلف القبائل الصحراوية، وكذا من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام المباشر من طرف مجموعة سكان الجهة، إن هذه التركيبة المزدوجة لبرلمان الحكم الذاتي للصحراء ومسؤولية هذا الأخير في انتخاب رئيس الحكومة الجهوية، يبرهنان أن حكومة الحكم الذاتي للصحراء تستجيب للمعايير الدولية[2].

2-السلطة التنفيذية

يمارس سكان جهة الحكم الذاتي للصحراء، داخل الحدود الترابية للجهة، ومن خلال هيئات تنفيذية، ووفق المبادئ والقواعد الديمقراطية، عدة اختصاصات، ولا سيما في المجالات التالية:

[1] – محمد اليعكوبي، مشروع نظام الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 236، نونبر-دجنبر، الرباط، 2017، ص ص13.

[2] – أمينة مسعودي، مبادة الحكم الذاتي للصحراء المغربية: الحل الأنجع لقضية الصحراء – إيجابيات المبادرة المغربية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 123، نونبر-دجنبر، الرباط، 2015، ص 98-99.

- الإدارة المحلية والشرطة المحلية ومحاكم الجهة؛
- على المستوى الاقتصادي: التنمية الاقتصادية، التخطيط الجهوي، تشجيع الاستثمارات، التجارة، الصناعة، السياحة، والفلاحة؛
- ميزانية الجهة ونظامها الجبائي؛
- البنى التحتية: الماء، المنشآت المائية، الكهرباء، الأشغال العمومية، والنقل؛
- على المستوى الاجتماعي: السكن، التربية، الصحة، التشغيل، الرياضة، الضمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية؛
- التنمية الثقافية: بما في ذلك النهوض بالتراث الثقافي الصحراوي الحساني؛
- البيئة.

يمارس السلطة التنفيذية في جهة الحكم الذاتي للصحراء رئيس حكومة ينتخبه البرلمان الجهوي ويصادق عليه الملك. رئيس الحكومة هو ممثل الدولة في الجهة. يتولى رئيس حكومة جهة الحكم الذاتي للصحراء تشكيل حكومة الجهة، ويعين الموظفين الإداريين الضروريين لمزاولة الاختصاصات الموكولة إليه، بموجب نظام الحكم الذاتي. ويكون رئيس حكومة الجهة مسؤولًا أمام برلمان الجهة.

تتوفر جهة الحكم الذاتي للصحراء على الموارد المالية الضرورية لتحقيق تنميتها في كافة المجالات. وتتكون هذه الموارد بشكل رئيسي من: الضرائب والرسوم والمساهمات المحلية المقررة من قبل الهيئات المختصة للجهة، العائدات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية المخصصة للجهة، جزء من العائدات المحصلة من طرف الدولة والمتأتية من الموارد الطبيعية الموجودة داخل الجهة، الموارد الضرورية المخصصة في إطار التضامن الوطني، وعائدات ممتلكات الجهة.

يتبين لنا أن نظام الحكم الذاتي قد خول الحكومة الصحراوية كافة الاختصاصات للقيام بدورها التنموي، خاصة فيما يتعلق بالشرطة المحلية، التي لا تتوفر لدى العديد من الدول التي تتبنى نظام الحكم الذاتي. وهذا يعني أن المقترح المغربي كان متقدماً وتجاوز حتى بعض الدول الرائدة في مجال الحكم الذاتي.

3-السلطة القضائية

خول مقترح الحكم الذاتي لجهة الصحراء تأسيس المحكمة العليا الجهوية، باعتبارها أعلى هيئة قضائية في جهة الحكم الذاتي للصحراء، للنظر نهائيًا في تأويل قوانين الجهة، دون إخلال باختصاصات المجلس الأعلى والمجلس الدستوري للمملكة. يجب أن تكون القوانين والمراسيم التنظيمية والأحكام القضائية الصادرة عن هيئات جهة الحكم الذاتي للصحراء مطابقة لنظام الحكم الذاتي في الجهة، وكذا لدستور الدولة. وذلك على اعتبار أن المغرب دولة موحدة على مستوى الدستور، والقضاء يندرج ضمن سيادة الدولة، كما هو معمول به في الدول المقارنة.

يجوز للبرلمان الجهوي أن يحدث محاكم تتولى البت في المنازعات الناشئة عن تطبيق الضوابط التي تضعها الهيئات المختصة لجهة الحكم الذاتي للصحراء. وتصدر هذه المحاكم أحكامها بكامل الاستقلالية، وباسم الملك.

فضلاً عن ذلك، يتمتع سكان الجهة بكافة الضمانات التي يكفلها الدستور المغربي في مجال حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليًا.

بالإضافة إلى ذلك، تتوفر جهة الحكم الذاتي للصحراء على مجلس اقتصادي واجتماعي يتشكل من ممثلي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والجمعوية، ومن شخصيات ذات كفاءات عالية.

من خلال تحليل أجهزة واختصاصات مشروع الحكم الذاتي، يبدو أنه متقدم في اختصاصاته، فمضمون الوثيقة المقترحة من قبل المغرب تشكل في الواقع تركيبا للتجارب الدولية الأكثر تطورا في هذا المجال. فهو نموذج يسمح لجهة الصحراء بممارسة مجوعة من السلطات والصلاحيات التي قدمها نجدها في أنظمة الحكم الذاتي المتطورة[1].

المطلب الثاني: تحديات نظام الحكم الذاتي

إن نجاح تطبيق الحكم الذاتي في الصحراء يتوقف بشكل كبير على النخب السياسية المعنية بتطبيقه، سواء على المستوى المحلي أو الوطني. هذه النخب تتحمل مسؤولية كبيرة في ضمان تطبيق فعّال لهذا المقترح (الفقرة الأولى). لكن دور العوامل الثقافية والاجتماعية في عرقلة مقترح الحكم الذاتي في المجتمع الصحراوي هو موضوع معقد يرتبط بتداخل عدة عناصر ثقافية واجتماعية تؤثر في مواقف الأفراد والجماعات من هذه الفكرة. لفهم هذا الدور بشكل عميق، يجب تناول العوامل الثقافية والاجتماعية التي قد تشكل حاجزًا أمام قبول مقترح الحكم الذاتي، بما في ذلك التقاليد العريقة، التنشئة الاجتماعية، والهويات الثقافية.

الفقرة الأولى: النخب السياسية الصحراوية

ستوفر سياسة اللامركزية أرضية مثالية لاستحواذ أعيان الصحراء على الشأن المحلي، حيث ازداد نفوذهم السياسي إلى درجة أن معظم الأحزاب السياسية أصبحت تبحث عن النخب الأعيانية كوسطاء يسهرون على استمرارية نفس قيم النسق السياسي السائد بعيدًا عن الرهانات الإيديولوجية[2].

1- محمد اليعكوبي، مشروع نظام الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 236، نونبر-دجنبر، الرباط، 2017، ص 12.

2- خالد فريد، أزمة التأسيس لحكامة السياسات العامة المحلية، مجلة الربيع، كيف يصنع المغرب النخب السياسية؟، عدد مزدوج3/2، الدا البيضاء، 2015، ص 114.

إن نجاح نظام الحكم الذاتي في الأقاليم الصحراوية يعتمد بشكل كبير على النخب السياسية التي ستتولى تطبيقه، ويتوقف هذا النجاح على مدى توفر هذه النخب على الإرادة السياسية، والوعي العميق، والشعور بالمسؤولية تجاه هذا المشروع. إن توافر هذه العوامل يعتبر أساسيًا لضمان أن تكون النخب السياسية الصحراوية مؤهلة ومتمكنة بما يكفي لتحمل الرهانات التي يقتضيها نظام الحكم الذاتي.

لن يكون هناك أي قيمة حقيقية لنظام الحكم الذاتي إذا لم تكن النخب الصحراوية قد استوعبت جيدا قيمة هذا النظام، والدور الحيوي الذي سيلعبه في تعزيز التنمية بالأقاليم الصحراوية. إن وعي هذه النخب بأهمية الحكم الذاتي ومدى تأثيره في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي هو الذي سيضمن نجاح تطبيق هذا النظام.

من أجل تقييم تجربة الجهوية المتقدمة في الصحراء، من الضروري أن نستخلص بعض الدروس المهمة، أبرزها أن أغلب النخب السياسية لم تكن مستعدة بما فيه الكفاية لمواجهة التحديات التي تفرضها الجهوية المتقدمة. بناءً على ذلك، فإن الواقع الحالي للنخب السياسية في الصحراء لا يتيح تطبيق نظام الحكم الذاتي بكفاءة، خاصة وأن هذه النخب قد أخفقت في تفعيل التنمية المستدامة في المنطقة.

إحدى أكبر الإشكاليات التي تواجه المنطقة هي البطالة المرتفعة التي لا تزال تشكل تحديا كبيرا. فمعدلات البطالة في الأقاليم الصحراوية تبقى أعلى بكثير من المعدلات الوطنية (15% مقارنة بـ 9% على المستوى الوطني)، وخاصة بين الشباب (28%) وحاملي الشهادات العليا (41%) والنساء (35%). تمثل هذه الأرقام تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة ينبغي معالجتها لضمان نجاح أي مشروع تنموي، بما في ذلك نظام الحكم الذاتي[1].

لا يُلاحظ في الجهات الجنوبية أثرٌ لسياسة حقيقية تُعنى بالعمل والتوظيف. فقد تم تخصيص مناصب مالية لعدد من الشباب من أبناء الأقاليم الجنوبية في مصالح إدارية ومؤسسات حكومية منذ سنوات طويلة، إلا أن بعضهم يتلقون أجورهم دون أن يؤدي أي منهم أعمالًا فعلية أو يحضر إلى عمله. ورغم ذلك، لم تُتخذ أي إجراءات تصحيحية لهذا الوضع. مما يؤدي إلى تكوُّن قناعة لدى البعض بأن ممثلي الدولة يمتلكون سلطة تقديرية واسعة في توزيع المناصب والهبات، مما يساهم في نشر ثقافة الريع والامتيازات دون أي مردودية فعلية أو نفع عام[2].

[1]– المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، ملخص، الرباط، 2013، ص 6.

[2]– المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقييم فعلية الحقوق الإنسانية الأساسية في الأقاليم الجنوبية، ملخص، الرباط، 2013، ص 11.

فضلاً عن أن القطاع الخاص في الأقاليم الجنوبية يعاني من خمول واضح، حيث لم يتجاوز رقم أعمال الصناعة في المنطقة عام 2010 نسبة 1.21% من إجمالي الإنتاج الصناعي في المغرب. كما أن عدد العمال في القطاع الصناعي لم يتجاوز 7714 عاملاً، أي ما يعادل 1.6% فقط من مجموع الأجراء الصناعيين في المملكة[1].

إنه من الضروري أن تدرك النخب السياسية الصحراوية أن الجهوية المتقدمة ليست هدفًا في حد ذاتها، بل هي مجرد وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. وعليه، فإن الإخفاق في تحقيق هذا الهدف يعني الإخفاق في بلوغ الهدف الذي وضعت من أجله. وهذا يشير إلى أن الجهوية المتقدمة، التي كانت تهدف إلى تأهيل الأقاليم الصحراوية استعدادًا لتطبيق نظام الحكم الذاتي، لم تحقق الأهداف التنموية المرجوة منها.

تجربة النخب السياسية في قيادة الجهوية المتقدمة في الصحراء لا تدعو إلى التفاؤل بتطبيق نظام الحكم الذاتي بواسطة نفس النخب السياسية، حيث إن ذلك قد يؤدي إلى تكرار نفس النتائج السلبية.

إشكالية النخب السياسية لا تكمن في النصوص القانونية فقط، بل هي قضية معقدة تشمل تداخلًا بين الجوانب الثقافية والإدارية والسياسية والاجتماعية. هذه العوامل تتفاعل فيما بينها وتشكل العقليات السائدة لدى النخب الحالية. تغيير هذه العقليات ليس أمرًا يسيرًا، لأنه يتعلق بنمط تفكير وسلوكيات تراكمت على مر السنين حتى أصبحت جزءًا من الأعراف المتبعة. طالما أن المصادر التي شكلت هذه السلوكيات، مثل الأسرة والتعليم والمجتمع، لم تتم إعادة النظر فيها بشكل حديث، فلن تحدث هذه العقليات أي تغيير ملموس. هذه المصادر كان من المفترض أن تُسهم في بناء ديمقراطية محلية توفر بيئة ملائمة وتوجيهًا للنخب نحو المسار الصحيح.

مطالبة بتجديد النخب السياسية تعني تجديد العوامل الاجتماعية والثقافية التي أنتجتها. لكن تغيير أو إصلاح هذه العوامل، التي تشكلت عبر مئات السنين، ليس أمرًا سهلًا. فهذه العوامل مرتبطة بشبكة معقدة من التفاعلات التي نشأت داخل النظام الاجتماعي، الذي يتشكل من العادات والثقافة والتنشئة الاجتماعية... إلخ. لذلك، لا يمكن فصل النخب السياسية عن المجتمع الذي أنتجها وزودها بالثقافة السياسية. فالفعل السياسي جزء من النسق الاجتماعي العام، ويعمل كل فاعل سياسي على إعادة إنتاج هذا النسق في مختلف المجالات.

الفقرة الثانية: العوامل الاجتماعية والثقافية

تعد العوامل الاجتماعية والثقافية من أبرز التحديات التي قد تعرقل توفير بيئة اجتماعية وثقافية ملائمة لنجاح تطبيق الحكم الذاتي في الصحراء. إن هذه العوامل قد تسهم في نجاح الحكم الذاتي إذا كان النظام متوافقًا معها. أما إذا كانت هناك معارضة

[1] – المرجع نفسه، ص 7.

بينهما، فإن هذه العوامل ستجبر الحكم الذاتي على التكيف معها، مما يؤدي إلى ظهور نظام حكم ذاتي تُدار فيه الأمور من قبل فاعلين تقليديين.

داخل كل فاعل سياسي، يوجد نسق ثقافي واجتماعي يعيد إنتاجه عند وصوله إلى نظام الحكم الذاتي. هذه العوامل هي التي ستوجه تصرفات الفاعلين السياسيين وتؤثر في قراراتهم، بحيث سيديرون الحكم الذاتي وفقًا للثقافة المجتمعية السائدة، وليس وفقًا للقانون. ومن ثم، سيعمل نظام الحكم الذاتي على إعادة إنتاج الثقافة المجتمعية.

يُطبق الحكم الذاتي في بيئة اجتماعية وثقافية ذات خصوصيات، وهذه البيئة هي التي ستؤثر في كيفية تطبيق النظام، حيث سيتعين على الحكم الذاتي التكيف مع الواقع الاجتماعي والثقافي، بدلًا من أن تتكيف البيئة مع هذا النظام. لذا، سيكون مصير هذا النظام معلقًا على مدى توافقه مع هذه العوامل.

على الرغم من أن نظام الحكم الذاتي يبدو حديثًا وعصريًا، إلا أن تطبيقه في المجتمع الصحراوي الذي تتحكم فيه العوامل القبلية قد يؤدي إلى تأثر النظام بهذه العوامل الثقافية، مما يجعله يتحول إلى نظام تقليدي. وفي هذه الحالة، يصبح الحكم الذاتي جزءًا لا يتجزأ من النسق الاجتماعي والثقافي للمجتمع الصحراوي.

إن إدخال البنية القبلية إلى نظام الحكم الذاتي سيؤدي إلى خضوع هذا النظام لها، مما سيؤثر سلبًا على مؤسسات الحكم الذاتي ويحول الولاء من المؤسسات الرسمية إلى المؤسسات غير الرسمية مثل القبيلة، الزوايا، والعادات، والمعتقدات. وهكذا، ستصبح هذه المؤسسات غير الرسمية تمارس سلطة خفية على جميع المؤسسات الرسمية.

أصبح المعيار المعتمد للعمل السياسي في المجتمع الصحراوي هو الانتماء القبلي، حيث لا تلعب البرامج السياسية أي دور في ذلك. هذا الانتماء هو المحدد للولوج إلى العمل السياسي والمكانة الاجتماعية، مما أدى إلى إنتاج نخب سياسية قبلية على مستوى التفكير والسياسة والعمل.

وقد كرست النخب المحلية النزعة التقليدية من خلال استثمارها السياسي في سيرورة ترسيخ التقليد السياسي المؤسس على الانقسامات القبلية التقليدية. ويبقى الانتماء إلى الأحزاب شكليًا، بينما يأتي الاعتقاد في برامجها وفي أهمية الحداثة السياسية في المرتبة الثانوية مقارنة بالتموضع والتحالفات التقليدية. وهذا على اعتبار أنه المدخل لدعم التقليد السياسي وكسب الترقي الاجتماعي وتحصين الامتيازات الاجتماعية لأصحاب رأس المال الرمزي[1].

[1] – محمد شكري سلام، بين القبيلة والسياسة، مجلة الربيع، كيف يصنع المغرب النخب السياسية؟، عدد مزدوج3/2، الدا البيضاء، 2015، ص 114. ص 108.

القوة الرمزية التي تتمتع بها البنية التقليدية في المجتمع الصحراوي ستمنع نظام الحكم الذاتي من ممارسة الأدوار التي أُنشئ من أجلها، وسيصبح نظامًا تقليديًا تُديره نخب سياسية تقليدية تقوم بأدوار تقليدية وتعيد إنتاج الثقافة المجتمعية السائدة.

محاولة فرض الحكم الذاتي كمشروع عصري في مجتمع تقليدي سيؤدي إلى تأقلمه مع الواقع التقليدي، ليصبح جزءًا لا يتجزأ من النسق الاجتماعي العام. لذا، سيعمل الحكم الذاتي على إعادة إنتاج النسق الاجتماعي والثقافي السائد.

التعارض بين نظام الحكم الذاتي الذي يتضمن مؤسسات حداثية وبين المجتمع الصحراوي التقليدي سيجعل هذا النظام يعمل وفقًا للمؤسسات الاجتماعية والثقافية غير الرسمية، بدلًا من أن يحكمه ما تفرضه المؤسسات الرسمية. وستجعل القوة الرمزية لهذه المؤسسات الاجتماعية جميع مؤسسات الحكم الذاتي خاضعة لها.

من الصعب أن يتأقلم نظام الحكم الذاتي العصري مع المؤسسات التقليدية في المجتمع الصحراوي. على الرغم من اعتماد الحكم الذاتي على مؤسسات حديثة، فإن ذلك لا يغير من جوهر النخب السياسية التقليدية التي تديرونه. ستؤثر العوامل الاجتماعية على كيفية سير العمل في نظام الحكم الذاتي، وسيتمثل ذلك في تحول الولاء من المؤسسات الرسمية إلى الولاء للقبيلة، وتطبيق الأعراف الاجتماعية بدلاً من قوانين الحكم الذاتي. في النهاية، سيصبح الحكم الذاتي مجرد مؤسسة شكلية يمارس فيها الأفراد الطقوس الاجتماعية كما هو الحال في أي مؤسسة اجتماعية أخرى.

إن قيادة نظام الحكم الذاتي من قبل نخب سياسية صحراوية ذات خلفية ثقافية تقليدية قد تؤدي إلى نتائج عكسية. فالقضاء على المؤسسات التقليدية لا يمكن أن يتحقق من خلال استبدالها بنظام الحكم الذاتي، ما دام هذا الأخير يُدار من قبل نخب سياسية نشأت في بيئة تقليدية على الصعيدين الأسري والمجتمعي. لذلك، سيعمل هؤلاء على إعادة إنتاج السلوكيات والتوجهات التقليدية ضمن نظام الحكم الذاتي.

إن نجاح تطبيق الحكم الذاتي في الصحراء يعتمد على مجموعة من الشروط الأساسية، وهي:

- مجتمع واعٍ.
- نخب سياسية مؤهلة معرفيًا ونفسيًا.
- وجود ثقافة ديمقراطية توفر بيئة ملائمة للممارسة الديمقراطية.
- سيادة القانون.
- استقلالية القضاء.

إن توفر الشروط السالفة الذكر سيوفر بيئة اجتماعية وثقافية وقانونية مناسبة لنجاح تطبيق الحكم الذاتي، في حين أن عدم توفرها سيؤدي إلى بيئة غير مناسبة لذلك. وبالتالي، فإن نجاح أو فشل الحكم الذاتي يتوقف على البيئة التي سيتم تطبيقه فيها.

الخاتمة:

يتبين لنا مما سبق أن مقترح الحكم الذاتي تضمن عدة مقتضيات هامة تهدف إلى إنشاء مؤسسات حديثة وفقًا للمعايير الدولية. وقد سعى هذا المقترح إلى تمكين سكان الأقاليم الجنوبية من ممارسة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، بما يضمن لهم حقوقهم في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يهدف هذا المشروع إلى خلق بيئة مؤسساتية قادرة على تلبية احتياجات الساكنة المحلية، وتعزيز مشاركتهم في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم اليومية، مع الحفاظ على وحدة المملكة وسيادتها. ولعل الأهم في هذا المقترح هو تأكيده على التعايش بين الحق في تقرير المصير في إطار الوحدة الوطنية، مع تقديم نموذجٍ حقيقي للحكم الذاتي يراعي تطلعات الأقاليم الجنوبية ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

إن تنفيذ هذا المقترح من شأنه أن يفتح آفاقًا جديدة للسلام والاستقرار في المنطقة، ويساهم في تعزيز علاقات المغرب مع المجتمع الدولي، مما يعزز دوره في المنطقة كداعم للسلام والتنمية المستدامة.

من أبرز الأسباب التي ستعرقل فعالية مقترح الحكم الذاتي هو أن النخب السياسية، على الرغم من أنها كانت جزءًا من عملية الإصلاح، لم تكن بالقدر الكافي من التأهيل الفكري والسياسي لاستيعاب هذه المستجدات. غياب إرادة سياسية قوية وواقعية لتفعيل الجهوية المتقدمة على أرض الواقع يُعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي تفسر ضعف نتائج هذه الإصلاحات، لا سيما في المناطق الصحراوية، حيث يطمح المغرب إلى تطبيق نظام الحكم الذاتي.

فالتأثيرات القبلية والعرفية تظل معوقات رئيسية قد تحول دون تحقيق نظام الحكم الذاتي في صورته المثلى. وبالتالي، يتعين على المغرب أن يتعامل مع هذه التحديات بشكل شامل، من خلال تأهيل النخب السياسية، تحسين البيئة الاقتصادية، والاعتناء بالمكونات الثقافية التي تشكل أساس المجتمع المحلي.

فإذا تم تجاوز هذه العوائق، فإن نظام الحكم الذاتي قد يكونان نموذجًا ناجحًا يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الصحراوية.

بالتالي، فإن معالجة هذا الواقع يتطلب ليس فقط إصلاح النصوص القانونية بل أيضًا تغييرًا عميقًا في ثقافة السياسية، وتأهيل النخب السياسية لتولي مسؤولياتها في إطار من الشفافية والمحاسبة، والعمل على تطوير آليات التنفيذ والتحكم الفعلي في الموارد المحلية، بجانب تعزيز التوعية المجتمعية حول أهمية الحكم الذاتي وفوائده.

لائحة المراجع

- **باللغة العربية:**

الكتب:

- مُحَمَّد بوبوش، قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 130، أبو ظبي، 2008.
- ميغيل هيرناندو دي لا رامندي، السياسية الخارجية للمغرب، ترجمة عبد العالي بروكي، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2005.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- نجاة سرار، التسوة السياسية لقضية الصحراء المغربية: الحكم الذاتي نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سلا، 2008/2007.

المقالات:

- أمينة مسعودي، مبادة الحكم الذاتي للصحراء المغربية: الحل الأنجع لقضية الصحراء – إيجابيات المبادرة المغربية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 123، نونبر–دجنبر، 2015.
- خالد فريد، أزمة التأسيس لحكامة السياسات العامة المحلية، مجلة الربيع، كيف يصنع المغرب النخب السياسية؟، عدد مزدوج3/2، الدا البيضاء، 2015.
- مُحَمَّد شكري سلام، بين القبيلة والسياسة، مجلة الربيع، كيف يصنع المغرب النخب السياسية؟، عدد مزدوج3/2، الدا البيضاء، 2015.
- مُحَمَّد بوبوش، الحكم الذاتي ومشكلة الأقليات، مجلة الدولية، العدد 2، 2006.
- مُحَمَّد اليعكوبي، مشروع نظام الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 236، نونبر–دجنبر، 2017.
- رشيد لبكر، لماذا يحظى مشروع الحكم الذاتي بتأييد الدولي؟ مسالك، الجهوية بالمغرب: المسارات، الرهانات، والآفاق، عدد مزدوج 18/17، 2011.

المواقع الاليكترونية:

- www.droitarab

- https://www.maajim.com

- المراجع باللغات الأجنبية

A– Ouvrages :

- Ahmed Balafrej, La Charte De Casablanca Et L'unité Africaine, Le Monde Diplomatique, accessed July 11, 2020.

B–Articles :

- Michael J. Willis, Politics and Power in the Maghreb : Algeria, Tunisia and Morocco from Independence to the Arab Spring, New York : Oxford University Press, 2014.